مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (25) العدد (5)2003
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic Science Series Vol (25) No (5) 2003

الآثار الاقتصادية المتوقعة للشراكة السورية _ الأوربية

الدكتور محمود زنبوعة*
الدكتورة ثناء أبا زيد **
إيهاب اسمندر ***

(قبل للنشر في 2003/4/28)

□ الملخّص □

هذا البحث يتحدث عن الآثار الاقتصادية للشراكة السورية _ الأوربية على سورية، إذ إنها إحدى المواضيع الهامة جداً بالنسبة لسورية هذه الأيام بسبب العولمة والإصلاحات الاقتصادية.

وتناولنا هنا الآثار على ثلاثة قطاعات مهمة، وهي :

أولاً : الاستثمار الأوربي في سورية .

ثانياً : الصناعة السورية .

ثالثاً : القطاع الزراعي .

وفي نهاية البحث وضعنا خاتمة على شكل مقترحات وتوصيات .

* أستاذ في قسم الاقتصاد . كلية الاقتصاد . جامعة دمشق . دمشق . سورية
** مدرسة في قسم الاقتصاد . كلية الاقتصاد . جامعة تشرين اللاذقية . سورية
*** طالب ماجستير في قسم الاقتصاد . كلية الاقتصاد . جامعة تشرين . اللاذقية . سورية

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (25) العدد (5)2003
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic Science Series Vol (25) No (5) 2003

Expected Economic Effects of European-Syrian Partnership

Dr. M. Zanboaa *
Dr. TH . Abazaed **
Ihab Ismandar***

(Accepted 28/4/2003)

□ ABSTRACT □

This study deals with the anticipated economic effects of the European-Syrian partnership on Syria, for the partnership is a very important issue for Syrian nowadays, because of globalization and economic reforms. In particular, the study addresses the effects in three areas:

First: European investment in Syria.

Second: Syrian industry.

Third: The Agricultural sector.

Finally, the study offers suggestions and recommendations.

***Professor at the Department Of Economics-Faculty of Economics –Damascus University– Damascus – Syria**
*** *Lecture At the Department Of Economics-Faculty of Economics- Tishreen University- Lattakia-Syria**
**** Postgraduate Student at the Department Of Economics –Tishreen University-Lattakia-Syria**

مقدمة:

إن الشراكة السورية . الأوربية بتأثيراتها الإيجابية والسلبية، على مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية السورية، ما هي إلا مشروع متكامل وهذا ما يزيد من أهميتها ومن سلبياتها في آن واحد إذا لم تتم إدارتها بطريقة سليمة.

وهنا اخترنا دراسة آثار الشراكة على الصناعة والزراعة والاستثمارات في سورية، ولم نقصد بذلك أن تأثير الشراكة سيقتصر على هذه القطاعات الحيوية والأساسية بل سيتعداها بالتأكيد إلى جوانب أخرى لكنها مرتبطة بشكل أو بآخر بهذه القطاعات، وعلى هذا نورد أدناه الآثار المتوقعة للشراكة السورية . الأوربية على القطاعات الاقتصادية التي تمت الإشارة إليها، مستندين في ذلك على بعض النظريات العلمية و الدراسات الإحصائية والتحليلات الموضوعية.

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية البحث في أنه يتناول موضوع الشراكة مع أوربا، راصداً الآثار الاقتصادية التي قد تتعرض لها سورية، خصوصاً وأن هناك فارقاً كبيراً في مستوى الشريكين.

أما هدف البحث فهو محاولة وضع بعض التوصيات والمقترحات، بغية تجنب سلبيات الشراكة قدر الإمكان والاستفادة من إيجابياتها.

طريقة البحث:

تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي بالاعتماد على بعض المسائل المتعلقة بموضوع الشراكة ومحاولة تحليلها للوصول إلى النتائج المطلوبة.

أولا : الاستثمار الأوربي في سورية :

قبل الإشارة إلى الآثار المتوقعة للشراكة على الاستثمار الأوربي، لابد من إلقاء نظرة على الواقع الحالي للاستثمار الأوربي في سورية.

في الحقيقة، إن المعلومات المتوفرة تشير إلى عدم وجود الكثير من الاستثمارات الأوربية في سورية(1% من مجمل الاستثمارات الأوربية في منطقة المتوسط –المفوضية الأوربية /2002 3 0% من حجم الناتج المحلي الإجمالي – ندوة مشروع التعزيز المؤسسي 2002) وربما يعود ذلك إلى توقع أن المنتجات التي تنتج في سورية قد لا يكون لها نفس الحظوظ في دخول الأسواق الخارجية كما لو أنتجت في أوربا خصوصاً إذا كانت هذه المنتجات غير تقليدية (Untraditional products) وهكذا فإن زيادة دخول المنتجات السورية إلى الاتحاد الأوربي، سيكون أحد الدوافع لزيادة الاستثمار في سورية .

ولكن هناك أسباب أخرى لضعف الاستثمارات الأوربية في سورية، ومنها طبيعة النظام الإداري والاقتصادي (economic and adminstrative system) فمنذ عام 1998، بدأت الحكومة السورية، بعملية إصلاح للاقتصاد السوري، الذي كان يخضع للتدخل الحكومي لفترة زمنية طويلة، مما أثر على الاستثمار الخارجي،

لأن الإجراءات الحكومية كانت تغلق معظم نواحي الاقتصاد (ليس عن الاستثمار الخارجي فقط وإنما حتى عن رأس المال الخاص السوري)، ولكن منذ العام المذكور وضعت الحكومة برنامجاً للإصلاح الاقتصادي.

إن وجود الإطار القانوني الذي يشجع على الاستثمار يعتبر من المؤشرات الهامة على سلوك الحكومة السورية تجاه القطاع الخاص وبين عامي 1991 . 1999 وصل عدد المشاريع التي حصلت على الموافقة بموجب قانون الاستثمار رقم /10/ إلى 1613 (غارسيا، 2001) مشروعاً منها حوالي 20% مشاريع زراعية.

ونورد الآن جدولاً يبين تغير حجم الاستثمارات في سورية، بموجب قانون الاستثمار(رقم 10) بين عامي 1994 . 1999

جدول (1) تغير حجم الاستثمارات في سورية بين عامي 1994 – 1999

العام	حجم الاستثمارات بموجب قانون الاستثمار
1994	79.8
1999	18.5

الوحدة : مليار ليرة سورية ، المصدر : ندوة مشروع التعزيز المؤسسي، تشرين الأول 2001

ويظهر من الجدول انخفاض حجم الاستثمارات بشكل كبير في سورية، ويرجع جزء من هذا الانخفاض إلى استجابة الاستثمارات القوية التي تلت صدور القانون والتي تلاها بعض التراجع بوجود بعض المعوقات وقد لقي المرسوم رقم /7/ لعام 2000 ترحيباً من ممثلي الشركات الأوربية وخاصة التي تخطط لتنفيذ مشاريع استثمارية في سورية.

ومع ذلك فلا تزال هناك بعض المعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي في سورية، وهي تتعلق بالبيئة الأفقية للاستثمارات، ولكن هناك إمكانية لتحسين بعض النواحي في قوانين التشجيع على الاستثمار، وذلك بالتنسيق مع عملية الإصلاح الاقتصادي العام، ونرى أن هذه الإصلاحات ضرورية ، لأن عدمها سيكون سبباً لعدم تحسن الاستثمارات الأوربية حتى في ظل الشراكة وتنشأ هذه التعقيدات من عدة مصادر، ومنها النظام المصرفي وعلاقته بقوانين القطع الأجنبية المعقدة، بالإضافة إلى الزيادة المنتظمة في قيمة الأسعار الرسمية ومعوقات تحويل العملات ، وهذه التعقيدات لا تساعد على جذب رأس المال الأوربي .

أما الشركات الأجنبية التي تعمل خارج نطاق قانون الاستثمار فيمكنها تحويل رأس المال حسب الاتفاقات الخاصة بها، وهي عادة ما تكون على شكل مرسوم رئاسي، يسمح بعمل تلك الشركات في سورية إن عدم تنظيم رأس المال والقطع الأجنبي والأسواق المالية لا زال يشكل عائقاً هاماً للاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية.

يضاف إلى التعقيدات السابقة، تعقيدات أخرى، تقف في وجه تطور الاستثمار الأوربي في سورية ومنها بعض التعقيدات المتعلقة بإجراء المعاملات التجارية الخارجية، فمن أجل استيراد المواد المسموح باستيرادها، يتوجب على التاجر الحصول على إجازة استيراد من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، بشكل يتطلب عدة أسابيع، كما يتوجب عليه الحصول على المزيد من الوثائق، ويجب تصديق جميع هذه الوثائق من قبل غرفة التجارة والسفارة السورية في بلد المنشأ وتتمتع الشركات المرخصة بموجب قانون الاستثمار (Investment Low) بإعفاءات جمركية على استيراد الآلات ومعدات ووسائط النقل اللازمة للمشروع، ويتوجب على الشركات الأجنبية للحصول على ترخيص مؤقت لإدخال كل من المعدات اللازمة للاستخدام المؤقت ومن ثم إعادة تصديرها لتجنب دفع رسوم

الاستيراد (Import tariffs). وعملياً تستخدم بعض الشركات وكلاء استيراد وتصدير من السوق السورية، إلا أن هذا الإجراء يؤدي إلى عدم معرفة منشأ الصناعة، مما يؤدي بدوره إلى عدم وجود المبرر الكافي لتراكم قواعد المنشأ وخسارة التفضيلات في السوق الأوربية.

ومن الطبيعي أن يكون لأي مستثمر أوربي وكيل محلي لتطوير العمل في سورية، ويمكن أن يكون هذا الأمر أحد البدائل لمنهج المشاريع المشتركة للشراكة السورية الأوربية.

ومع ذلك فإن التعقيدات التي تتمثل في الإجراءات الإدارية والافتقار للتنظيم، تزيد من تكاليف المعاملات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في سورية، و يمثل قانون الاستثمار طريقة للتغلب على جزء من هذه الصعوبات ومع ذلك فإن تنفيذ الاستثمارات بموجب القانون رقم /10/ والمرسوم رقم /7 / يعاني في بعض الأحيان من الإجراءات الطويلة للحصول على موافقة المجلس الأعلى للاستثمار، ولعدد من الأسباب لم تتمكن الكثير من الشركات من البدء بمرحلة التشغيل بعد في سورية (ندوة مشروع التعزيز المؤسسي،2001) وهناك حاجة للقدرة الكاملة على تحويل العملة، من أجل اجتذاب الشركات الأوربية التي لا يقتصر اهتمامها فقط على فعاليات التصدير، وإنما على تحقيق الأرباح من بيع البضائع والخدمات في السوق السورية، ويمكن أن يهتم تجار الجملة والمفرق في أوربا، وحتى الشركات الأوربية الصغيرة والمتوسطة، في إنشاء فروع لهافي سورية، مما يمكن أن يحسن كفاءة النظام التسويقي السوري .

ومع استمرار عملية الإصلاح الاقتصادي، نلاحظ بأن قوانين الاستثمار تحتاج إلى المزيد من التبسيط وذلك بالمحافظة على الإعفاء الضريبي بشكل رئيسي.

ويجب الإشارة، إلى أنه كما هو الحال في قوانين تشجيع الاستثمار الأخرى، فلا يمكن تحقيق الهدف من القانون دون إجراء التعديلات العميقة في بيئة الاقتصاد الشامل والبيئة التنظيمية العامة، ويجب أن تعتمد المشاريع السورية . الأوربية على تشخيص الآفاق المتوسطة وطويلة المدى للسوق، التي يجب أن تكون خالية من التوقعات والعلاقات الشخصية غير الشفافة والإجراءات ذات الطبيعة الاجتهادية.

ثانياً : آثار الشراكة على القطاع الصناعي :

لتقييم آثار الشراكة السورية . الأوربية على القطاع الصناعي السوري لابد أن نلاحظ أن نموذج التبادل التجاري بين سورية والاتحاد الأوربي هو تماماً كنموذج التبادل بين الشمال والجنوب، ومن الجدير بالملاحظة أن منطقة التجارة الحرة سوف تؤثر على الاقتصاد السوري بأكمله، وما القطاع الصناعي إلا جزء منه.

وبالرغم من أن اتفاقيات التعاون لعام 1977،أعطت المنتجات الصناعية السورية ، حرية دخول الأسواق الأوربية دون تعريفات جمركية (Customs Tariffs)، إلا أنه في ظل الشراكة،ستتآكل المزايا التي تمنحها أوربا للصادرات السورية، بعد تطبيق(النظام المعمم للأفضليات)، والقائم على مبدأ التماثل " Similarity " الذي يعني أن جميع المزايا والتفضيلات، يجب أن تكون متبادلة بين كل الأطراف،إلا أنه يجب الانتباه إلى أنه وخلال الفترة الانتقالية المحددة بين(10-12) سنة، ستبقى المنتجات الصناعية السورية، تتمتع ببعض المزايا أمام المنتجات الأوربية، لأن آلية إزالة المزايا في اتفاقية الشراكة، ستتم تدريجيا"،ويبدو أن هناك وعيا"في سورية لضرورة الاستفادة من الفترة الانتقالية لإعادة تأهيل القطاع الصناعي، حيث وضعت وزارة الصناعة ، برنامجا"بهذا الخصوص،بتكلفة 283.7 مليار ليرة سورية لكامل الفترة الإنتقالية (وزارة الصناعة– 2001).

وبالرغم من أنه لا يوجد تقديرات منشورة يمكن الاعتماد عليها حول انعكاس اتفاقية الشراكة على الصناعة السورية، فإن عدداً من الصناعيين يتوقعون بشكل أولي أن عدداً كبيراً من الشركات الصناعية السورية، قادرة على المنافسة، بحيث تتمكن من الصمود أمام منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوربي، وأن عدد من الشركات السورية سيكون بحاجة إلى إعادة هيكلة، وإلى استثمارات رأسمالية، وإلا فإنه سيواجه مشكلات كبيرة، ويبدو أن هذه التوقعات مأخوذة من تجارب الدول العربية التي وقعت اتفاقيات شراكة منذ سنوات مع الاتحاد الأوربي.

وفيما يلي نورد جدولاً للمقارنة بين سورية والاتحاد الأوربي، من خلال بعض المؤشرات، بشكل نستفيد منه في الاستنتاجات اللاحقة .

جدول رقم (2) إجمالي الناتج المحلي ونصيب الفرد منه ومن التكوين الرأسمالي في سورية والاتحاد الأوربي

	إجمالي الناتج المحلي (1)	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (2)	نصيب الفرد من التكوين الرأسمالي الثابت(3)
الاتحاد الأوربي	7000	18766	2375
سورية	16.614	1174	75

1. الوحدة : مليار دولار 2. الوحدة : دولار 3. الوحدة : إيكو

1. 2 المصدر : العالم أواخر القرن العشرين .د. محمد سماق .1998

3. المصدر : متطلبات الشراكة السورية . الأوربية د.مطانيوس حبيب ص39. 1999

يظهر من الجدول أن الناتج الإجمالي لسورية، لا يعادل سوى 0.23 % من الناتج المحلي الإجمالي الأوربي. وإذا قارنا نصيب الفرد من الدخل في سورية، مع متوسط نصيب الفرد الأوربي بمقياس مكافئ القوة الشرائية، وهو أقرب إلى الواقع، لمقارنة مستويات الدخل، مع مراعاة اختلاف مستوى الأسعار، يكون نصيب الفرد في سورية يعادل 15 % من متوسط دخل الفرد في الاتحاد الأوربي.

إذاً يتبين لنا الفرق الكبير في مستوى النمو الاقتصادي بين سورية ودول الإتحاد الأوربي، كما أنه يغلب نصيب الزراعة والصناعات الإستخراجية في الناتج الصافي، مما يعني أن تحرير تجارة المنتجات الصناعية، بعد توقيع اتفاقية الشراكة، في حال عدم وجود إعفاءات أو تفضيلات، للمواد الصناعية السورية، سيؤدي إلى خنق الصناعات السورية، وخصوصاً الناشئة منها، وستتفرد الصناعات الأوربية بالسوق المحلية، بعد إخراج المنتجات السورية الغير قادرة على المنافسة، وبالتالي سيكون القطاع الصناعي السوري، معرضاً في مرحلة الشراكة لأخطار كبيرة، ربما يعجز عن مواجهتها، خصوصاً وأن معظم الصناعات السورية قائمة على الحماية، كما أن تحرير تجارة الخدمات، كما سيتم بموجب اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي، المتقدم في مجال خدمات المال والتأمين، سيعني أنه ستتم السيطرة، على القنوات الإدخارية في سورية، وتوجيه الموارد المتاحة إلى القطاعات الاقتصادية المتفوقة على مستوى منطقة التجارة الحرة السورية . الأوربية.

وبالنظر إلى الجدول السابق فإن نصيب الفرد من التكوين الرأسمالي الثابت (75) ايكو مقارنة مع مثيله في الاتحاد الأوربي (2375) ايكو، أي بنسبة 3 % فقط . هذا يعني بالنسبة لنا، أن الفجوة التكنولوجية ستتسع

جداً بين سورية والاتحاد الأوربي، وبالتالي سيكون الإنتاج الصناعي السوري عاجزاً عن دخول سوق الاتحاد الأوربي، مما سيبقي هيكل التجارة على وضعه الراهن.

وبالرجوع إلى متوسط دخل الفرد في سورية (1174) دولار، فإنه وفق المقاييس الدولية يعتبر الاقتصاد السوري اقتصاداً متوسط الدخل، وفي هذا النوع من الاقتصاد، يكون الطلب على العمل حساساً عند الانفتاح الاقتصادي، لأن القطاعات ذات الكثافة العالية بالعمل المؤهل، تتعرض لمنافسة الواردات من الدول المتقدمة، والقطاعات ذات الكثافة العالية بالعمل غير المؤهل، تتعرض لمنافسة الواردات من الدول ذات الدخل المتدني.

وتؤكد الشراكة على مبدأ الخصخصة، وضرورة مساهمة القطاع الخاص، بدور أكبر في النشاط الإقتصادي، وبالرغم من القيود الكثيرة المفروضة على الاستيراد، والتي لا تساعد على تطوير القطاع الخاص السوري، إلا أنه ومنذ فترة بدأت الحكومة تعترف أكثر، بأهمية القطاع الخاص إلى جانب القطاعين العام والمشترك .

وقد أدت هذه التجربة إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، والتعددية الاقتصادية وفق الصيغة المطروحة، تفسح المجال أمام القطاع الخاص للدخول في جميع المجالات، التي يرغبها في حين يتولى القطاع العام، سد الثغرات في الاقتصاد الوطني،وحيث لا يستطيع القطاع الخاص أو لا يرغب الدخول في أحد المجالات، تقوم الحكومة بتقديم حصة من رأس المال، نقدا" أو عينا"، لتشجيعه وإعطائه عامل الأمان، الذي يسعى إليه .

إلا أنه لا بد من النظر إلى الوجه الآخر للخصخصة، التي ستؤدي إلى تسريح العمال الزائدين عن الحاجة، في مؤسسات القطاع العام التي قد تشملها الخصخصة، وهذا سيخلق إضافة إلى الأزمة الاجتماعية، بعد تسريح العمال أزمة إقتصادية، بسبب عدم توفر المبالغ اللازمة لتشغيلهم، وهكذا ستنشأ ردود فعل أيضا"من العمال، بسبب ما قد يتعرضون له من أذى، جراء الشراكة مع أوربة .

وبهذا قد تقود الخصخصة، إلى تفاقم مشكلة البطالة المرتفعة أصلا، نتيجة قلة المشاريع، وزيادة معدل نمو السكان، بشكل يجعل سوق العمل، مرغمة باستقبال أكثر من /200/ ألف طالب عمل سنويا"،(المفوضية الأوربية– 2002)، وهذا سيضعف عوامل النمو في الاقتصاد السوري، وسيعيق فرص الاستثمار والخصخصة وبالتالي سيقلل من فرص سورية، بالربح من مشروع الشراكة .

يضاف إلى ذلك أننا نتوقع أن تؤدي الشراكة ومنطقة التجارة الحرة السورية . الأوربية، إلى تحفيز الاستهلاك الخاص، لتوفر طائفة أوسع من السلع الاستهلاكية كماً ونوعاً في السوق المحلية، وهكذا سيتوجه المستهلكون في سورية، إلى شراء السلع المستوردة من دول الاتحاد الأوربي، بدلاً من السلع المحلية، مما سيضعف معدلات الادخار، وهذا سيؤدي إلى تدهور الميزان التجاري السوري الخاص بالسلع الصناعية مع الاتحاد الأوربي، كما أن من المتوقع في هذه الحالة، السعي لتطوير الإنتاج السوري، بغية مواجهة المناخ التنافسي الجديد، وهذا يتطلب استيراد السلع الرأسمالية، التي يحتاجها هذا القطاع، من أجل التحديث وسيؤدي ذلك إلى تصعيد أكبر لتدهور الميزان التجاري .

وقد كانت تكاليف الآلات والتجهيزات، المستوردة تشكل نسبة كبيرة من استثمارات رأس المال، في المشاريع التي تمت الموافقة عليها بموجب قانون الاستثمار رقم /10/، وقد وصلت تلك النسبة المئوية إلى 39 % (مكتب الإستثمار، 2001) في المشاريع الزراعية و41.5 % في قطاع الصناعات الغذائية و56% في القطاع الصناعي وذلك خلال الفترة 1991 . 1998

وستفقد منطقة التجارة الحرة، جدواها بالنسبة لسورية، إذا روعيت أحكام اتفاقية الجات، بحيث ستكون المنتجات المصدرة إلى أوربة، في إطار منافسة الصادرات الأخرى، من آسيا وأفريقيا، وعلى الخصوص منافسة الصادرات من الدول الصناعية الحديثة، في حال لم تتضمن اتفاقية الشراكة، أفضليات محددة للصادرات السورية.

ومن الطبيعي أن منطقة التجارة الحرة، التي تتضمنها الشراكة ستنطبق على منتجات الصناعة التحويلية، والتي تشكل حوالي 3.8 % من صادرات سورية إلى الاتحاد الأوربي، وبما أن الاتحاد يطبق رسوماً جمركية داخلية مرتفعة على استيراد النفط ومشتقاته، فإن المنفعة الممكنة وغير الأكيدة، التي سيحصل عليها قسم من الصادرات السورية، لا توازي الضرر الناجم عن الاستيراد، الذي ستتعرض له الصناعات التحويلية السورية

كما أن تشكيل الأسعار في السوق العالمية، يخضع لقوى متباينة فيما بينها وبالتالي فإن الدول الصغيرة (ذات النصيب المتدني في الإنتاج العالمي للسلعة)، لا تستطيع التأثير في الأسعار، التي تكون مفروضة عليها، وبالتالي فإن أوضاع السوق العالمية، لا تكون في مصلحتها، وتحرير التجارة الخارجية بين سورية والاتحاد الأوربي، إذا لم يترافق بحركة رؤوس الأموال وقوة العمل في الاتجاهين، سيشكل عبئاً على سورية .

كما يمكن توقع أن الشراكة السورية . الأوربية، ستدفع سورية إلى الالتزام، بتحقيق التناسق بين قوانينها ومواصفاتها المحلية، وبين القوانين والمواصفات العالمية، مما يسهل على المنتجات السورية، الدخول إلى الأسواق الخارجية، ومن ناحية أخرى فإن الاتحاد الأوربي، ملتزم بتقديم المساعدة المالية لتكاليف الإصلاح الناتجة عن منطقة التجارة الحرة، ويمثل هذا الأمر، نوع من التكامل بين الشمال والجنوب، والاتحاد الأوربي له ما يبرره في تحديث الاقتصاد السوري .

ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار، ما تم ذكره سابقا"، من أن الشراكة السورية . الأوربية، ستؤثر على مستوى الاقتصاد الشامل، ولذلك يجب أثناء دراستها التركيز على البدائل الممكنة، وحالياً يبدو أنه من الصعب، إيجاد الاستراتيجيات البديلة، التي يمكن أن تشجع على النمو المستدام،وأن تساعد على التحديث الاقتصادي .

ثالثاً : آثار الشراكة على الزراعة السورية :

تعتبر الزراعة من أكثر القطاعات التي تثير الجدل بين سورية والاتحاد الأوربي، لذلك سننظر إلى هذا الموضوع من جوانب متعددة :

فمن ناحية التبادل التجاري الزراعي بين سورية والاتحاد الأوربي، يبدو أن حصة المنتجات المصنعة، في إجمالي الصادرات الغذائية الزراعية السورية إلى الاتحاد الأوربي، لا تزال منخفضة نسبياً (3.6 % وسطي الفترة 1997. 1999، وهو أقل من الوسطي للفترة 1995 .1997)، وفي نفس الوقت، فإن حصة المنتجات المصنعة، من إجمالي واردات سورية الغذائية الزراعية من الاتحاد الأوربي، لا تزال مرتفعة (85.3 % لنفس الفترة)، وقد انخفض ميزان التجارة الزراعية الإجمالية مع الاتحاد الأوربي من (– 22.5 مليون ايكو في الفترة 1995 . 1997 إلى – 64.8 مليون ايكو في الفترة 1997 . 1999)، لذا فإن مبيعات الاتحاد الأوربي، من المنتجات الزراعية السورية، أكثر من مشترياته منها، وقد ازداد هذا الأمر خلال السنوات الماضية (الشكل الآتي يبين الدلالات السابقة) .

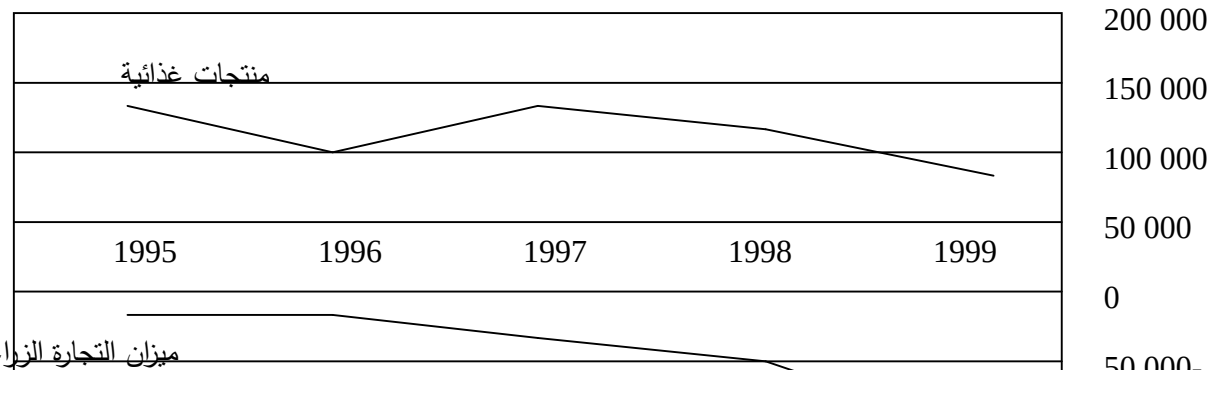

شكل (1) حصة المنتجات الزراعية والمصنعة وميزان التجارة الزراعية بين سورية والاتحاد الأوربي

المصدر : مركز السياسات الزراعية عن الفترة المذكورة .عن قاعدة بيانات كوميكست

ويشكل القطن لوحده 73% (مركز السياسات الزراعية،1999)، من إجمالي الصادرات الزراعية السورية إلى الاتحاد الأوربي{ ومن الجدير بالذكر الزيادة الكبيرة لصادرات خيوط القطن من7 مليون ايكو في الفترة(1995-1997)إلى 19 (غارسيا،2001)مليون ايكو في الفترة 1997 . 1999 }، ويخضع هذا المنتج حالياً، إلى مراقبة السلطات المعنية بالتجارة في الاتحاد الأوربي، وذلك عن طريق إصدار رخص استيراد على الصادرات السورية، إذا دعت الحاجة .

ويعتزم الاتحاد الأوربي أن يستثني من اتفاقية الشراكة الإنتاج الزراعي، وربما سيكون لهذا الأمر أثره على فوائد الشراكة بالنسبة لسورية، ففي الماضي وضمن إطار اتفاقيات التعاون كان الاتحاد الأوربي ، يطبق سياسة المعاملة التجارية التفضيلية كاستراتيجية من أجل التنمية، حيث أعطيت الامتيازات التجارية، من جانب الاتحاد الأوربي للصادرات الصناعية السورية ولعدد من الصادرات الزراعية، أما الاستراتيجية الحالية، فتهدف إلى إنشاء منطقة تجارة حرة تنطوي على التحرير المتماثل للمنتجات، وضمناً المنتجات الزراعية بشكل تدريجي وهذا يدل على أهمية التبادل التقليدي ((Traditional trade)) في هذا المجال، وأن التجارة الزراعية قد تتحرر بشكل كامل، ضمن استراتيجية الشراكة السورية الأوربية .

ومع ذلك فمن الناحية السياسية، فإن سورية بحاجة إلى المزيد من المؤشرات حول التماثل من الجانب الأوربي، من أجل أن تبرر الإجراءات المتخذة لفتح أسواقها، والمؤشر الأول يمكن أن يكون زيادة وصول المنتجات الزراعية السورية إلى أسواق الاتحاد الأوربي .

ونظراً لأهمية الزراعة في سورية، فإن استثناء تجارة السلع الزراعية، من الاستثناءات المتماثلة يخفض من فرص الاستثمارات الخاصة، في الاستفادة من مناطق التجارة الأوربية . المتوسطية، كما أن القدرة المحدودة الممنوحة لسورية، للوصول إلى أسواق الاتحاد الأوربي، تتعارض مع الاتفاقيات التي تم توقيعها، بين الاتحاد الأوربي ودول أوربا الوسطى والشرقية .

والسؤال الذي يطرح الآن : هل الاستثناء الزراعي يتوافق مع قوانين منظمة التجارة العالمية ؟ في الحقيقة إنه كذلك، لأن الاتحاد الأوربي، يجب أن يعلم منظمة التجارة العالمية باتفاقيات الشراكة، بشكل مستقل عن وضع الدولة التي تقوم بتوقيع الاتفاقية معه، فسورية ليست عضو في منظمة التجارة العالمية، ولكن هذا لا يمنع الاتحاد الأوربي من تحقيق التوافق بين التزاماته و منظمة التجارة العالمية .

بعد هذا الشرح، يمكننا أن نسأل ما هو موقف الاتحاد الأوربي من تحرير المنتجات الزراعية وما أثر ذلك على اتفاقية الشراكة في الجانب الزراعي ؟

على أرض الواقع، يوجد في الاتحاد الأوربي، مقاومة من قبل المزارعين الذين ينافسون المنتجين من خارج الاتحاد، كما أن توسيع الاتحاد باتجاه الجنوب الذي حدث في الثمانينات، قد أدى إلى تحديد علاقات الاتحاد مع الشركاء في منطقة المتوسط، حيث أن إسبانيا واليونان والبرتغال، تشكل ما يزيد على 25% (المفوضية الأوربية،2000) من واردات الاتحاد الأوربي من المواد الزراعية، ويؤدي هذا الأمر إلى محدودية الامتيازات التجارية عن طريق الحصص الجمركية، ومع ذلك فإن المفوضية الأوربية تعتبر الامتيازات التجارية الممنوحة لدول المتوسط، تهديداً خطيراً للمنتجات الأوربية، وقد كانت هذه النتيجة الرئيسية للتحليل، الذي أجرته المفوضية، حول انعكاس الامتيازات الزراعية الممنوحة لدول المتوسط .

وهنا نطرح سؤال : هل يمكن أن نتوقع قيام الاتحاد الأوربي، بتحرير وارداته من سورية بعد اتفاق الشراكة ؟

من الناحية القانونية، فإن اتفاق برشلونة وقواعد منظمة التجارة العالمية، تزود الاتحاد الأوربي بالمبرر، للدفاع عن استثناء القسم الأكبر من التجارة الزراعية من اتفاقية الشراكة، وفي الواقع فإن تحرير التجارة في قطاع الزراعة الأوربي سوف يحدث كنتيجة للعوامل السياسية البعيدة عن التأثر بالشراكة السورية . الأوربية، ومن العوامل الضاغطة لتحرير التجارة الزراعية بين سورية والاتحاد الأوربي، مفاوضات منظمة التجارة العالمية والتي سوف تؤدي مع الوقت إلى المزيد من الانفتاح في أسواق الاستيراد الأوربية، وتوسيع الاتحاد حيث أن هناك عدد من الدول بانتظار الانضمام إليه .

وسوف يخلق هذا المزيد من الضغط لتعديل السياسات الزراعية المشتركة ، باتجاه تخفيض التدخلات في السوق والتي سوف تؤدي مع مرور الوقت ، إلى المزيد من الانفتاح في أسواق الاستيراد الأوربية، ونضيف إلى ما سبق الأزمة الصحية في الإنتاج الحيواني (مرض جنون البقر والحمى القلاعية) ، التي سوف تدفع إلى

تغير نوع السياسات بدلاً من تطبيق التدخلات في السوق التي تشجع على زيادة الكميات، ونتيجة لهذه التطورات يمكننا القول بأن مسألة تحرير أسواق الاتحاد الأوربي هي مسألة وقت ، ومع ذلك فإن الأهمية السياسية لاتفاقيات الشراكة ، لا تشكل السبب الأمثل لتوقع إجراء تغيير كبير في سياسات تحرير التجارة الأوربية ، على المدى القريب حتى ضمن إطار الاتفاقيات الثنائية التي يتم توقيعها أو سيتم ذلك مع سورية، كما يمكن فرض الرسوم الإضافية التي يمكن تعليقها إذا ما تم الالتزام بسعر دخول معين ويتم حالياً الإلغاء التدريجي لهذه الرسوم بموجب شروط جولة الأرغواي، ولكنها سوف تبقى مرتفعة لبعض المنتجات وبعض المواسم ويفرض الاتحاد الأوربي بموجب ((سعر الدخول)) رسوماً إضافية إذا ما كان سعر الكمية المستوردة أقل من الحد الأدنى لسعر الاستيراد ، وتشكل هذه

الرسوم الإضافية المرتفعة حافزاً قوياً للمستوردين لكي لا يكون سعر الاستيراد أدنى من الحد الأدنى وفي أي حال ينتج (Economic Rent) (عندما يكون السعر العالمي أدنى من سعر الاستيراد الأدنى) .

وبما أن اشد المعارضين لدخول المنتجات السورية الزراعية إلى الاتحاد الأوربي ،هم المزارعون الذين ينتجون مواد مشابهة في جنوب الاتحاد، فإنه ونزولاً عند تجارب اتفاقيات الشراكة الأخرى نرى أن الاتحاد الأوربي يمانع في فتح أسواقه الزراعية، وعلى هذا نعتقد أن الاتحاد سيمانع كذلك في فتح أسواقه الزراعية أمام المنتجات الزراعية السورية حتى مع اتفاقية الشراكة السورية . الأوربية .

أما بخصوص قواعد المنشأ (rules of source) ، فإننا نرى أن تحديدها قد يحد بشكل كبير من مدى استفادة الصادرات السورية إلى الاتحاد الأوربي من المعاملة التي يتم منحها بموجب اتفاقية الشراكة، فمن أجل الاستفادة من المعاملة التفضيلية ، يجب أن تحقق المواد المستوردة شروط قواعد المنشأ القانونية وبالطبع فإن لقواعد المنشأ منطقها الخاص وهو تجنب تشتت التجارة في منطقة التجارة الحرة ، ومع ذلك فإن للاتحاد الأوربي نظاماً صارماً لقواعد المنشأ يحدد درجات التحول الكافي التي يجب للمنتج أن يحققها من أجل اعتباره ذي منشأ سوري، وبالتالي ليصبح مؤهلاً للحصول على الامتيازات الجمركية ويسمح تراكم قواعد المنشأ بإدخال الواردات من دول الشراكة الإقليمية وذلك حسب قواعد وشروط معينة وفي إطار مناطق التجارة الحرة الأوربية . المتوسطية هناك ثلاثة أنواع من التراكم .

- التراكم الكامل: أي نوع من العمليات التصنيعية التي تجري في أي بلد في المنطقة بغض النظر عما إذا كان كافياً لمنح مرتبة المنشأ الحلي .

. التراكم المائل: ويعني المنتجات التي تنشأ في إي من دول الشراكة الإقليمية والتي يمكن اعتبارها كمحتوى محلي عندما يتم استخدامها في عملية التصنيع في الدولة المعينة .

. التراكم الثنائي: ويحصل عندما تنشأ المنتجات في أحد الشريكين التجاريين وتصنع في الآخر .

وتكمن مصلحة سورية ، بالتراكم الكامل، ولكنه منهج يعارضه الاتحاد الأوربي ويشترط تطبيقه بتكامل اتفاقيات مناطق التجارة الحرة بين دول الشراكة الإقليمية .

ولكن ما هي المكاسب المتوقعة لسورية من الشراكة في حال تمت دون مشكلات ؟

وللإجابة نقول، إن سورية دولة لا تتمتع بميزة تفضيلية في الأسواق الأوربية، ولكننا نتوقع أنها ستتمكن من خلال الشراكة ، أن ترفع أرقامها التفضيلية وأن توسع صادراتها الزراعية إلى الاتحاد الأوربي على الأقل إلى الصادرات المتوقعة (Xsy) * وسوف يعني هذا أن درجة التخصص في الصادرات الزراعية السورية إلى أسواق الاتحاد الأوربي قد تكون معادلة لدرجة التخصص في صادرات سورية الإجمالية، وبالتالي على الأقل من الناحية السياسية يمكن أن تحاول سورية الحصول على الرقم القياسي التفضيلي (I_p=1) ** ما يعني تحقيق التوازن بين وضع سورية التجاري في الأسواق الأوربية مع وضعها في الأسواق العالمية، ولكن إذا وصلت سورية إلى الرقم القياسي (1) ماذا ستكون مكاسبها ؟

يمكن التعبير عن هدف السياسات هذا بتحقيق ((حصة تصدير فعلية)) meu مشابهة ((لحصة التصدير المتوقعة)) Xsy أي meu =Xsy وهناك /28/ منتج زراعي (مركز السياسات الزراعية، 2001) تصدرها سورية إلى العالم وتهتم بتطوير القسم الأكبر وتحسين صادراتها من هذه المنتجات إلى الاتحاد الأوربي والعالم ولكن هناك سبع منتجات أثبتت إمكانية تحقيق المواصفات الأوربية ، وبالتالي تحسين فرص الدخول إلى السوق الأوربية، فإذا

وصلت هذه المنتجات إلى مستوى الصادرات المتوقعة XSy فإن مكاسب سورية ستصل من تصدير هذه المنتجات إلى السوق الأوربية (بشرط تحقيقها التوقعات إلى /52/ (غارسيا، 2001)مليون ايكو سنوياً ، وبما أن الأسواق الأوربية مهمة فمن الضروري استغلال المكاسب المتوقعة لزيادة القدرة على الدخول إلى تلك الأسواق ضمن إطار الشراكة مع أوربا ، وعندما يتم ذلك سيبذل التجار السوريون الجهد لتحسين النوعية وتحقيق المتطلبات في السوق الأوربية، وإذا تضافرت جهودهم مع جهود الحكومة السورية وتم دعمها بالإجراءات الهيكلية المطلوبة فسوف تحصل سورية على حصص أكبر في السوق الأوربية .

أما النقطة التي نرى طرحها الآن هي، هل ينبغي لسورية أن تقوم في ظل الشراكة السورية . الأوربية بفتح أسواقها الزراعية أمام المنتجات الأوربية ، أي هل يفترض أن تلغي سورية جميع التعريفات الجمركية على الواردات من الاتحاد الأوربي ؟

حسب إعلان برشلونة .الإجابة : لا .

ولكن على أرض الواقع يبدو أن الاتحاد الأوربي سيطلب من سورية ، فتح أسواقها الزراعية أمام منتجاته بعد الشراكة [1] وعلى هذا نتوقع ثلاثة أطر للتحرير :

1) . تحرير كامل لواردات سوريا الزراعية من الاتحاد الأوربي .
2) . امتياز التعريفة التفضيلية .
3) . التحرير الموجه بناءاً على مقترحات الحصص الجمركية .

ويجب الإشارة إلى أنه إذا تم تحويل جميع القيود التجارية على الاستيراد ، إلى تعريفة جمركية فسوف يخلق هذا ضغطاً باتجاه تحرير ممارسات الاستيراد المطبقة في سورية ،

(*) الصادرات السورية في المجال الزراعي هي في الوضع الواقعي تسمى بالصادرات الفعلية ولكن هناك أمل بزيادة الصادرات إلى حد معين ويسمى في هذه الحالة الصادرات المتوقعة . ونرمزها XSY أما الصادرات الفعلية فنرمزها meu

(**) الرقم القياسي : وهو ما يرمز إلى ما يمكن اعتباره بالمواصفات المقبولة أوربياً للمنتج الزراعي لدخول الأسواق الأوربية

وهناك حاجة للتعديل التدريجي للسياسات التسعيرية في سورية وخاصة بالنسبة للمحاصيل الاستراتيجية من أجل تحقيق الانسجام بين إجراءات الحدود وسياسات السوق المحلية . وسوف يساهم تحرير التجارة في تشجيع المنافسة وأن تشجيع المنتجات السورية على المنافسة واجتذاب الاستثمارات الأجنبية تعتبر من العناصر الهامة لقطاع الزراعة السورية في مرحلة الشراكة مع أوربا وللوصول إلى مثل هذه الحالة يجب اتخاذ العديد من الإجراءات مثل :

1) . الاستمرار في الإصلاحات على مستوى الاقتصاد الشامل وأسعار الصرف والقدرة على الحصول على القطع الأجنبي .
2) . تعديل السياسات الاستثمارية بحيث تتماشى مع الإصلاحات الاقتصادية .
3) . إنشاء جهة متخصصة بتشجيع الاستثمار ، وذلك بتقديم المشورة والمساعدة اللازمة للمستثمرين حول فرص الاستثمار في سورية .
4) . دراسة البدائل الخاصة بالتسويق الخارجي من قبل شركة متخصصة بهذه الأمور

خاتمة ومقترحات

بعد الملاحظات السابقة والتحليلات التي أوردناها . يمكننا أن نضع مجموعة من المقترحات بغية تحقيق أكبر قدر من إيجابيات الشراكة مع الاتحاد الأوربي :

1) . إعادة هيكلة الاقتصاد السوري ، بحيث يتحول إلى اقتصاد صناعي زراعي يتخصص بإنتاج بعض المواد ذات المزايا التنافسية ، وفق نموذج ريكاردو في التبادل الدولي الذي يؤكد على أنه لكي تستطيع الدول المتبادلة فيما بينها أن تحقق فوائد لكل منها يجب أن تتمكن كل منها من استيراد سلعة أو أكثر بتكلفة أقل مما يكلفها إنتاجها محلياً ، وفي ذات الوقت تتمكن من بيع سلعة أو أكثر إلى الخارج بسعر أعلى مما يمكن بيعها في السوق المحلية في حالة عدم التبادل ، وتحقيق ذلك يفترض وجود طلب خارجي لامتصاص السلع التي يتمتع بها كل من الطرفين المتبادلين يكفي لتشغيل قوة العمل المتوفرة في كل منهما ، ومثل هذه الإمكانية تتقلص جداً إذا كان عدد السلع التي يتمتع فيها أحد الطرفين بمزايا نسبية محدوداً جداً مما يشكل عجزاً في الميزان التجاري مع الخارج لا يمكن تسديده إلا بتصدير الثروات الوطنية واستنضابها بسرعة .

2) . إن الاتحاد الأوربي ملتزم من خلال الشراكة مع سورية أن يخصص مساعدات كافية لسورية لخلق مزايا خلال المدة الانتقالية ونعني بها اتخاذ إجراءات تدخلية للوصول بالإنتاج السوري إلى مرحلة الحماية الفعلية (effective protection) وهو زيادة نسبة القيمة المضافة في وحدة المنتج وبمقدار ما يكون معدل حماية المواد الأولية الداخلة في الإنتاج أدنى من معدل الحماية على المنتجات النهائية فإن معدل الحماية الفعالة يكون أعلى من المعدل الاسمي ، وهذا ما ينطبق على حالة الاتحاد الأوربي ويعاكس حالة سورية وتساهم الحماية الجمركية في المرحلة الانتقالية بتطوير الحماية الفعالة ، وإذا تساوت معدلات الحماية الجمركية المطبقة في البلدان النامية ، فإن معدل الحماية الفعالة يكون أعلى في البلدان المتقدمة وعلى هذا يجب ألا تكون معدلات

---

(1) حصلنا على هذه القناعة من تجربة الاتحاد الأوربي مع الدول الشريكة الأخرى (تونس، مصر، الجزائر ..... الخ) الرسوم الجمركية واحدة في سورية والاتحاد الأوربي . وهكذا فمبدأ المعادلة بالمثل إتباع نظام الأفضليات المعممة الذي ستتضمنه الشراكة السورية . الأوربية، يلحق الأذى بالاقتصاد السوري ويعيق تقدمه .

3) . محاولة جذب الاستثمارات الأجنبية وخصوصاً الأوربية عن طريق (تعديل النظام المصرفي، تخفيف الإجراءات الإدارية الخاصة بالمشاريع الاستثمارية، إطلاق حرية حركة رؤوس الأموال بمنح المستثمرين إمكانية تحويل رؤوس أموالهم إلى الخارج فيما إذا رغبوا بذلك ومنح القدرة على تحويل العملة من أجل اجتذاب الشركات الأوربية التي لا يقتصر اهتمامها فقط على فعاليات التصدير وإنما على تحقيق الأرباح من بيع البضائع والخدمات في السوق السورية) .

4) . يجب أن تكون أسس الشراكة السورية . الأوربية مرنة بحيث يمكن إعادة النظر في أي مجال عندما يكتشف الطرفان بأن أذى قد يلحق بأحدهما .

المراجع :

.....

1- حبيب، مطانيوس،1999 – *متطلبات الشراكة السورية الأوربية*، منشورات جامعة دمشق،دمشق

2- الحمش، منير ،1998- *الشراكه السورية الأوربية*، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة عشره،أتحاد غرف التجارة، دمشق

3- رعد، خالد ، 1995 – *دراسة في العلاقات الأقتصادية الدولية*، منشورات جامعة دمشق، دمشق

4- سماق، محمد، 1998 – *العالم أواخر القرن العشرين*، وزارة الثقافة، دمشق

5- صارم، سمير، 1999 – *الشراكة الأوروبية المتوسطية مع إشاره إلى سوريا*، دار الفكر، دمشق

6- صارم، سمير، 1998 – *من الحوار إلى الشراكة*، دار الفكر، دمشق

7- صالح، جلنار، 1997 - العلاقات الاقتصادية السورية مع الاتحاد الأوربي، معهد التنميه الأداريه، دمشق
8- غارسيا، خوسيه، 2001 - الشراكة السورية . الأوربية وأثرها على الزراعة، وزارة الزراعة دمشق

تقارير :

1- تقرير مكتب الاستثمار، 2001، دمشق
2- تقرير المفوضية الأوربية عن الاقتصاد السوري،2001 ، بعثة المفوضية في دمشق
3- ندوة مشروع التعزيز المؤسسي 2001 ، دمشق